دور مشاركة القطاع الخاص في رفع كفاءة قطاع المياه – عرض التجربة الجزائرية

غيلاني عبد السلام، طالب دكتوراه، جامعة بسكرة

د. عثماني أحسين، جامعة أم البواقي

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أساليب وأهداف مشاركة القطاع الخاص في مجال إدارة المياه وإبراز دورها من أجل تسريع النهوض بالتنمية الاقتصادية، وتحقيق معدلات التنمية المنشودة. من خلال عرض تجربة الجزائر والتي اعتمدت على أسلوب "عقود الإدارة"، حيث تمكنت كل من شركة "سيال" بالجزائر العاصمة ، وشركة "سيور " بوهران، وشركة "سايكو" بقسنطينة، من احتواء مشكل اضطراب التوزيع وتوفير المياه بشكل يومي 24سا/24سا، و7 أيام أسبوعيا، وبنوعية عالية ومضمونة، وفقا للمعايير الدولية، والقضاء النهائي على التسربات، وتم إقامة العديد من المنشآت الجديدة منها نظام المراقبة عن بعد، وتقريب الوكالات التجارية من الزبون، وتسهيل عملية دفع المستحقات ، وهذا ما يبين نجاعة أسلوب المشاركة (P .P.P) في رفع كفاءة إدارة قطاع المياه.

الكلمات المفتاحية: القطاع العام، مشاركة القطاع الخاص، عقود الإدارة، قطاع المياه، التجربة الجزائرية

Abstract:

The aim of this study is to identify the methods and objectives of private sector participation in water management and showing its role in order to accelerate the advancement of economic development, and Achieve desired development rates, Through the presentation of Algeria experience, which was based on the method of "management contracts", where the company "Sial" in Algiers, and "Sewer" in Oran, And the company "Saiko" Constantine, resolved the problem of water distribution disorder and provided daily water 24h/24h and 7 days in week with high and guaranteed quality, According to international standards and assured the final elimination of water leaks, Many new facilities, including the remote control system, have been established, Bringing commercial agencies closer to the client, and facilitating the payment of receivables, This demonstrates the effectiveness of the

participatory approach (PPP) in raising the efficiency of water sector management.

Key words: public sector, private sector participation, management contracts, water sector, Algerian experience.

المقدمة:

حظي موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص باهتمام كبير من قبل الحكومات في مختلف أنحاء العالم، حيث لم يعد في مقدور القطاع العام في أي بلد ومهما كانت إمكانياته المالية الاعتماد على نفسه في إقامة وتمويل وتشغيل كل أو معظم مشروعات الخدمات العامة والبنى التحتية والمرافق الأساسية، لذلك نلاحظ وجود دعم كثيف وتشجيع قوي في كل من الدول المتقدمة والنامية لمشاركة القطاع الخاص، وذلك بغية تنمية وتطوير المرافق العامة. لذا فقد ظهر حديثا إدارة القطاع الخاص لقطاع المياه من تنفيذ وتحديث وإدارة لشبكات مياه الشرب والصرف الصحي، وبناء محطات المعالجة وأنظمة الري، كونه يقدم خدمات ذات جودة عالية وبأسعار تكلفة أقل من المرافق التي تديرها الهيئات العامة، لذا يكون من الضروري تشجيع القطاع الخاص للمشاركة في تقديم هذه الخدمة كأحد الطرق والأدوات لرفع كفاءة هذا القطاع، والتغلب على المشاكل المالية والإدارية التي تقف عقبة في سبيل قيام هذا القطاع بتحقيق الأهداف المنشودة وتطوير العمل له. ومن خلال ما سبق يجدر بنا طرح السؤال الرئيسي التالي:

إلى أي مدى تساهم مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام في رفع كفاءة إدارة قطاع المياه في الجزائر؟.

وينبثق من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم أشكال مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام في قطاع المياه؟
- ما هي النماذج الدولية الرائدة في مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام، وسبل الاستفادة منها؟
- ما أهم نتائج ومميزات تجربة مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام في مجال المياه في الجزائر؟

وللإجابة على هذه التساؤلات تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

أولا: مفهوم القطاع العام والقطاع الخاص.

ثانيا: المياه ومشكلة الندرة.

ثالثا: مشاركة القطاع الخاص لإدارة قطاع المياه. مفهومها، أهدافها وأشكالها.

رابعا: تجارب دولية لمشاركة القطاع الخاص لإدارة قطاع المياه.

خامسا: عرض التجربة الجزائرية لمشاركة القطاع الخاص في إدارة خدمات المياه والصرف الصحي.

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز أهم أشكال عقود مشاركة القطاع الخاص مع القطاع العام الوطني والأجنبي الأكثر فعالية في الاستثمار في مشاريع قطاع المياه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى معرفة دور أسلوب الشراكة "عقود الإدارة" التي اعتمدتها الجزائر ومساهمته في التحسين من إدارة المياه.

أهمية الدراسة: نحاول من خلال هذا الدراسة أبراز الدور الذي تلعبه الاستثمارات المشتركة بين القطاعين العام والخاص في إدارة قطاع المياه في حل العديد من المشاكل، أهمها توفير وتوزيع المياه بشكل يومي وبنوعية عالية ومضمونة، من خلال دراسة حالة الجزائر.

منهج الدراسة: سنعتمد في بحثنا هذا على المنهج الوصفي لوصف متغيرات الدراسة كالتعريف بالمشاركة وأشكالها وأهدافها وعرض بعض التجارب الدولية في مجال الشراكة في المياه، بالإضافة إلى استخدام المنهج التحليلي من خلال دراسة تحليلية لتجربة الجزائر في مجال المياه من خلال إبرام عقود الإدارة مع القطاع الخاص.

أولا : مفهوم القطاع العام والقطاع الخاص

1-**مفهوم القطاع العام:** يقصد بالقطاع العام وحدات الأعمال التي تدار من قبل الحكومة، والتي يمكن أن تدار من قبل القطاع الخاص وتقوم المؤسسات العامة بإنتاج السلع والخدمات وتقدمها للجمهور بأسعار إدارية، وعادة ما يرتبط القطاع العام بالتخطيط المركزي للاقتصاد ولكنه غير ضروري لوجوده.[1]

2-**مفهوم القطاع الخاص:**

يمكن تعريف القطاع الخاص على أنه" هو القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال، وتتولى آليات السوق دقة الأمور للأنشطة الاقتصادية الخاصة، وهي تسعى بالتالي إلى تحقيق ربح ممكن".[2]

إذن فوجود القطاع الخاص لا يتنافى مع وجود القطاع وتدخل الدولة من خلال تخطيط فعال في تخصيص الموارد والتحقق من تنفيذ السياسات المرسومة، فالاقتصاد في الدول المتقدمة ينشطه القطاعان معا ضمن سياسات اقتصادية عامة للدولة.[3]

3–دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية:

تؤكد العديد من الدراسات أن تطوير القطاع الخاص يساهم في خلق نمو اقتصادي سريع ويستمر على المدى الطويل، وهذا ما انعكس بالخصوص في تزايد اتجاه العديد من الدول بداية الثمانينات من القرن الماضي نحو عملية خوصصة المؤسسات العمومية وتوسيع مكانة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وقد جاء هذا التحول انطلاقا مما يتميز به من مزايا عديدة مقارنة بالقطاع العام كما يلي:[4]

- الكفاءة في إدارة الموارد نظرا لما يتحمله من تكاليف مقابل الحصول عليها، في حين أن القطاع العام يتميز في الغالب بالتبذير وعدم الرشادة في استخدام الموارد.
- قدرة القطاع الخاص على خلق وتوفير الحوافز لعنصر العمل بما يضمن ارتفاع الانتاجية والصرامة في الأداء.
- إدارة الكفاءة للنشاط الاقتصادي بالنسبة للقطاع الخاص انطلاقا من استهدافه للموارد البشرية المؤهلة ذات الخبرة والمهارة والكفاءة العالية.
- التميز بروح المبادرة وديناميكية الإبداع والابتكار والتجديد في النشاط الاقتصادي للقدرة على المنافسة والبقاء في السوق بخلاف القطاع العام.

ثانيا: الميـــاه ومشكلة النـــدرة

كانت المياه حتى عهد قريب متوافرة بغزارة في مناطق كثيرة من العالم، لذلك كان يمكن اعتبارها سلعة مجانية. إلا أن التطورات التي حدثت إثر الثورة الصناعية، وارتفاع معدلات النمو السكاني، واتساع رقعة المناطق الحضرية، أدت بمجملها إلى استنزاف الموارد المائية المتوافرة وأصبح الماء من الموارد النادرة. [5]

فالمياه العذبة في العالم أصبحت محدودة وقليلة وتمثل أقل من 0,5 % من مخزون المياه إضافة إلى مشكل الزيادة السنوية في العالم والتي تقدر بـ 85 مليون، واستهلاك الفرد للمياه يتضاعف مرتين كل

20 سنة وأكثر من مرتين من معدل نمو السكان كما أن المصانع والسقي وبناء الخزانات الكبيرة وانخفاض المناطق الرطبة والغابات والتلوث الناتج عن الصناعة وفي المناطق الحضرية أدى إلى تلويث المياه بحدة مما أدى إلى البحث في احتياطات المياه الجوفية واستعمالها بكميات تفوق الكميات المحددة وتعيش عدة مناطق في دول العالم انخفاضا كبيرا في الاحتياطات منها الشرق الأوسط، شمال الصين، المكسيك ، و 24 دولة في إفريقيا حاليا 31 دولة فيها أكثر من مليار ساكن لا يحصلون على المياه النظيفة.[6]

فمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أشد مناطق العالم جفافا وتفتقر إلى المياه العذبة الطبيعية، إذ بها حوالي 5% من سكان العالم ولكنها تحتوي على أقل من 1% من مياه العالم المتجددة، وتتسم ثلاثة أرباع رقعة اليابسة فيها بالجفاف ويأتي أكثر من ثلث إمدادات أنهارها من بلدان خارجها، كما أن معدلات هطول الأمطار منخفضة وغير منتظمة ورديئة التوزيع وظواهر الجفاف تحدد خصائص هذه المنطقة، ونصيب الفرد من المياه المتاحة كان في سنة 1960 حوالي 3300 متر مكعب انخفض إلى 1250 متر مكعب في 1990 ويتوقع انخفاضه بـ 50 % بحلول سنة 2025 وهو أقل معدل في العالم.[7] لذلك فإن المياه العذبة تمثل أكبر تهديدا للإنسانية للبقاء على وجه الأرض.

ثالثا: مشاركة القطاع الخاص لإدارة قطاع المياه. مفهومها، أهدافها وأشكالها

1–مفهوم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

تعددت التعاريف المفسرة لمفهوم الشراكة ما بين القطاع العام والخاص (public-Privat-partnership) (PPP)* وفقا للتخصصات المختلفة سواء من الناحية الاقتصادية أو القانونية، وهناك مجموعة من التعاريف سنورد أهمها:

حسب صندوق النقد الدولي: "يشير مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى الترتيبات التي تسمح للقطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات البنية التحتية والتي كانت تقدم تقليديا من خلال الحكومة، وتدخل الشراكة في عدة مجالات للبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وغالبا ما تتركز في بناء وتشغيل المستشفيات والمدارس والسجون والطرق والأنفاق وشبكات إنارة الطرق والمطارات والموانئ ومحطات المياه والكهرباء".[8]

وحسب الأمم المتحدة: "يشير مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى التعاون والأنشطة المشتركة بين القطاعين العام والخاص بغرض تنفيذ المشروعات الكبرى، وبحيث تكون الموارد والإمكانيات لكلا القطاعين مستخدمة معا، وذلك بالطريقة التي تؤدي إلى اقتسام المسؤوليات والمخاطر بين القطاعين بطريقة رشيدة لتحقيق التوازن الأمثل لكل شريك".[9]

وخلاصة فالشراكة عملية تعبر عن عقد اتفاق بين القطاع العام والخاص يتم بموجبه منح القطاع الخاص بعض المشاريع المتفق عليها في القانون المنظم لعملية الشراكة، تسعى الدولة من خلاله إلى تقليل الأعباء على القطاع العام، وإشراك القطاع الخاص في عملية التنمية المحلية.

2– أهداف مشاركة القطاع الخاص في قطاع المياه

يرى بعض الباحثين أن مشاركة القطاع الخاص في إدارة هذا المرفق الحيوي لابد أن تكون لتحقيق أهداف معينة وليس لمجرد تقييد الدور الحكومي وحسب، ويمكن تحديد بعض الأهداف لتطبيق الشراكة في قطاع المياه فيما يلي: [10]

– الاستفادة من الخبرات الإدارية والفنية المتوافرة لدى القطاع الخاص من أجل تحسين الخدمات وإدخال التكنولوجيا الحديثة في إدارة الموارد المائية.

– تحسين الأداء الاقتصادي لقطاع المياه في مجالات التشغيل والصيانة والاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية.

– ضخ استثمارات كبيرة في قطاع المياه وإجراء التوسعات اللازمة في المرافق المائية.

– تقليل الدعم الحكومي للقطاع المائي وقصره على الطبقات ذات الدخل المحدود التي لا يمكنها دخلها من الحصول على الكميات المطلوبة من المياه بالأسعار المحددة.

– إبعاد قطاع المياه عن البيروقراطية الحكومية والتدخل في شؤونه من قبل المسؤولين الحكوميين.

3–أشكال مشاركة القطاع الخاص في إدارة قطاع المياه

يمكن إيجاز أهم أشكال مشاركة القطاع الخاص في إدارة المياه إلى ما يلي: [11]

1–**عقود الخدمة** *service contracts* : هي عقود بسيطة ولها فوائد محدودة، وتتضمن هذه العقود عادة مساهمة القطاع الخاص في القيام بمهمات محدودة مثل تركيب العدادات وقراءتها، ومراقبة التسرب من الشبكات، وإصلاح الأنابيب، وتدقيق الحسابات. وهذه العقود غالبا ما تكون قصيرة الأجل لمدة سنتين على الأكثر.

2–عقود الإدارة *Management Contracts* : تعمل عقود الإدارة على نقل المسؤولية عن الصيانة والتشغيل للمرافق المائية من القطاع العام إلى القطاع الخاص. ومدة هذه العقود في العادة تتراوح من ثلاث إلى خمس سنوات، وحسب هذه العقود فإن الحكومة تقوم بدفع مبلغ معين متفق عليه لشركة القطاع الخاص، للقيام بأعمال إدارة المرافق المائية لتحقيق أهداف ينص عليها العقد. وتبقى ملكية المرافق والاستثمار فيها من مسؤولية القطاع الحكومي.

3–**عقود الإيجار** *Lease contracts* : يتضمن هذا الخيار قيام القطاع العام بالتخلي عن المرافق المائية لشركة أو شركات من القطاع الخاص مقابل مبلغ معين يتم دفعه للحكومة. أي أن القطاع الخاص يقوم بشراء حقوق الإنتاج من إدارة الموارد المائية لمدة معينة، ويشتمل هذا الأسلوب على مخاطرة عالية بالنسبة إلى القطاع الخاص.

4– **عقود الامتياز***Concession contracts* : وفق صيغة عقود الامتياز يعطى الشريك الخاص مسؤولية إدارة تشغيل المرافق المائية، وصيانتها والاستثمار فيها من خلال إنشاء مشروعات جديدة لتوسيع المرافق المائية. الأصول الثابتة للمؤسسة إما تبقى ملكية السلطة الحكومية أو تعود إلى الملكية العامة بعد انتهاء فترة الامتياز و يمنح الامتياز عن طريق تقديم مناقصة أسعار ويمنح العقد للشركة التي لديها الخبرة والإمكانات والتي تقترح تشغيل المرفق المائي بأخفض سعر ممكن. وهذه العقود طويلة الأجل تتراوح من 25 إلى30 سنة.

5– **عقود الإنشاء والتشغيل ونقل الملكية**(BOT) : في هذه الحالة تقوم شركة من القطاع الخاص بإنشاء أحد المرافق المائية مثل سد أو محطة تنقية المياه وتشغيلها والاستفادة من عوائد التشغيل لفترة محددة من السنوات والتي تتراوح من 20 إلى 30 سنة وفي نهاية العقد يتم نقل ملكية هذا المرفق المائي إلى الحكومة. وفي أثناء سريان مدة العقد تقوم الحكومة بشراء المياه التي ينتجها المرفق المائي بمواصفات وبسعر يتم الاتفاق عليه في العقد، بحيث يغطي هذا السعر في النهاية كلفة الإنشاء والتشغيل مع هامش ربح معقول.

رابعا: تجارب دولية لمشاركة القطاع الخاص لإدارة قطاع المياه

تختلف نسبة مشاركة القطاع الخاص في تسيير قطاع المياه في المناطق الحضرية في الدول المتقدمة من دولة لأخرى ، بدءا من المشاركة المحدودة نسبيا للقطاع الخاص إلى غاية الخوصصة الكاملة للأصول وإدارة مؤسسات المياه، وهذا حسب الجدول التالي :

الجدول (1): الشراكة بين القطاعين في قطاع المياه في مجموعة من الدول

الدول	التسيير من طرف القطاع العام	التسيير من طرف القطاع الخاص
ألمانيا	%96	%04
فرنسا	%20	%75
المملكة المتحدة	%12	%88 (%100 إنجلترا)
هولندا	%100	-
الولايات المتحدة	%85	%15

المصدر: محسن زوبيدة: التسيير المتكامل للمياه كأداة للتنمية المحلية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2013، ص 184.

وسوف نتطرق إلى أهم الأشكال التنظيمية الثلاثة والتي تمثلها كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا.

1-**التجربة الفرنسية:** تعتبر التجربة الفرنسية أحد النماذج الرئيسية للشراكة في قطاع المياه، حيث الفكرة السائدة هي الإدارة بالتفويض (عقود الإدارة، الإيجار والامتياز) بحيث تحتفظ الدولة بالملكية بينما تعود الإدارة إلى القطاع الخاص. والنموذج الفرنسي الذي عززه ودعمه البنك الدولي بقوة، تم تصديره بأشكال مختلفة إلى البلدان المتقدمة والنامية. و للشركات الغربية حضور دولي كبير في مجال الشراكة وإدارة قطاع الموارد المائية. وأكبر الشركات العالمية في مجال المياه شركات فرنسية، تقوم بإدارة المياه في مناطق كثيرة من العالم.[12]

لقد ظلت ملكية أصول المياه في فرنسا في يد الجماعات المحلية* التي تعاقدت على التشغيل والصيانة مع شركات خاصة في ظل عقود إدارة، وعقود تأجير، أو امتيازات. وفي ظل عقود التأجير والامتيازات، تتحدد الرسوم بالتفاوض أو على أساس عطاءات تنافسية، على أن يتم تعديلها حسب معدلات التضخم وفقا لمعادلة متفق عليها، مع إمكانية إعادة التفاوض إذا ما تغيرت الظروف. ويتم حاليا تزويد 75% من الفرنسيين من طرف شركات القطاع الخاص ويعالج 65% من المياه المستعملة للبلاد. ويتقاسم سوق المياه الفرنسي ثلاث شركات كبرى هي:

Véolia، و(La lyonnaise des eaux (suez، و(SAUR - Bouygues) وتبلغ فاتورة المياه السنوية للفرنسيين(10,2 مليار أورو). [13]

2- **التجربة البريطانية:** تعتبر بريطانيا أحد الدول الرائدة في مجال خصخصة مرافق الخدمات والبنية التحتية، حيث قامت عام 1973 بتحويل مسؤولية قطاع المياه من مئات البلديات والمجالس المحلية إلى عشرة مؤسسات إقليمية تابعة للحكومة (تعود مسؤولية التموين بالمياه إلى مؤسسات إقليمية مملوكة للقطاع الخاص، حيث تنتقل الملكية والإدارة إلى هذا القطاع)، وتقدم كل مؤسسة خدماتها في إقليمها أو منطقتها فقط، حسب المناطق الجغرافية للأحواض المائية. [14] وفي سبتمبر 1989 تم خصخصة خدمات الإمداد بالمياه والصرف الصحي ببيع أسهم المؤسسات العامة العشرة (10) للمياه إلى الجمهور لتتحول إلى شركات مساهمة عامة لتنفيذ البرامج الاستثمارية الضخمة. فتحملت الحكومة البريطانية جراء تلك الخصخصة تكلفة كبيرة حيث بلغت 20.7 مليار دولار ووصل المبلغ الصافي المنفق لخصخصة قطاع المياه إلى 09.5 مليار دولار لتمنح احتكارات لشركات خاصة، فتصبح كل منها مسؤولة عن معالجة وتوزيع المياه وتمتلك بذلك احتكارا على المنطقة التي تمونها بالماء. فتمكنت شركات المياه في بريطانيا من تحقيق أرباح تجاوزت التوقعات بشكل ملحوظ، وعلى الرغم من الأرباح المحققة لهذه الشركات الكبيرة إلا أن أربع من ست شركات المياه الخاصة لم تحترم قواعد ديوان خدمات المياه.

يعتبر أسلوب الإدارة البريطاني الذي يعهد بقطاع الماء لوكالة مستقلة ليس مفضلا لأنه يعني التنازل عن الاستثمارات وليس تسليمها بمقتضى عقد التزام للقطاع الخاص الذي يمنع بذلك المجتمع من أية سلطة إذا يخضع القطاع لسيطرة السوق، التي لا مجال فيها للعلاقات الانسانية. ومع ذلك دافع عن هذا الأسلوب الخبراء الماليون، لأن المساعدات الممنوحة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تخصص لصرف رؤوس أموال لإقامة بنية تحتية حديثة بالكامل توضع تحت إشراف شركات خاصة بدلا من تحسين كفاءة المعدات والخدمات القائمة، كما يحسن من الالتزام بالمعايير البيئية ومعايير مياه الشرب، وهو أمر أجدى بكثير.[15]

3-**التجربة الألمانية:** يطبق في ألمانيا أسلوبا مبتكرا هو تكوين شركة تضم شريكا خاصا يمثل الأقلية مع أغلبية المساهمين العامين، ويمنح عقد الإدارة للشريك الخاص، هذا الأسلوب متبع في "البرازيل" و"اندونيسيا"، يسمح بالديمقراطية والشفافية، حيث الفرد المنتخب هو المسؤول أمام الشعب، والممثل له من حيث ضمان نوعية الخدمة فضلا عن أن المشكلة الحساسة المتعلقة بتحديد ثمن الخدمة يجري التحكيم فيها في مكان الإدارة نفسه، والمشكلة الرئيسية في هذا النظام هي فقدان التوازن بين من

يعهد بالتفويض ومن يتلقاه، وتدل الخبرة العملية على أنه غالبا ما يستجيب القطاع العام لمنطق القطاع الخاص.[16]

خامسا: عرض التجربة الجزائرية لمشاركة القطاع الخاص في إدارة خدمات المياه والصرف الصحي

من أجل عصرنة أدوات التدخل والتسيير بدأ قطاع الموارد المائية يطبق إصلاحا مؤسساتيا يلبي ثلاثة متطلبات ، ديمومة تسيير الموارد المائية، تخطيط عمليات التهيئة المالية، وتسيير الماء بالتشاور على مستوى الأحواض المائية، فعالية تسيير المصالح العمومية للماء والتطهير.[17] ولقد نص قانون المياه رقم 05-12 المؤرخ في 04 أوت 2005 المتعلق بالمياه، بتفويض تسيير الخدمات العمومية والتطهير إلى شركات خاصة بموجب اتفاقية، من أجل تحسين التسيير ورفع الكفاءة الإدارية لمؤسسات المياه واستقطاب الدعم المالي بواسطة المستثمرين، فقد قامت وزارة الموارد المائية منذ 2005 بالاستعانة بخبرة القطاع الخاص الأجنبي في مجال تسيير وتوزيع المياه بأكبر المدن الجزائرية: العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة والطارف. [18]

1- **اتفاقية عقد إدارة لمدة خمسة سنوات بين الحكومة الجزائرية والشركة الفرنسية سويز(Suez) سنة 2006**. وينص العقد على أن تتكفل شركة (Suez) بإدارة وتشغيل وصيانة جميع مرافق المياه والصرف الصحي في الجزائر العاصمة من أجل توفير الماء الشروب لسكان المدينة 24 ساعة على 24 ساعة والقضاء النهائي على التسربات. والالتزام المشترك بهدف تحسين جودة الخدمة كما ينص العقد على نقل الخبرة الفرنسية وتكوين الإطارات الجزائرية لتسيير عملية توزيع المياه بعد انتهاء عقد الشركة الفرنسية. [19] ولقد تم إعادة إبرام عقد جديد لمدة خمسة سنوات إضافية (2011-2016) مع شركة (Suez) لإدارة وتشغيل وصيانة جميع مرافق المياه والصرف الصحي في الجزائر العاصمة، وذلك بعد التزام الشركة بشروط العقد السابق ونجاحها بتموين سكان الجزائر العاصمة بالمياه الصالحة للشرب دون انقطاع، ووضع خلال خمسة سنوات (2006-2011) خدمات المياه والصرف الصحي على مستوى المعايير الدولية.[20]

2- **اتفاقية عقد إدارة لمدة خمسة سنوات ونصف بين مؤسسة تسيير المياه الصالحة للشرب والتطهير "عنابة" و"الطارف" والمتعامل الألماني "جلسن واسر"(GELSEN WASSER)**، حيث تم التوقيع على العقد في ديسمبر 2007 ، من شأنه ترقية نوعية الخدمة

العمومية لتوزيع مياه الشرب والتطهير، ويتعهد المتعامل الألماني حسب بنود العقد الذي تقدر قيمته بـ 23 مليون أورو، بنقل تكنولوجيا نشاطات توزيع مياه الشرب والتطهير وضمان استغلال أمثل للثروة المائية والقضاء على التسربات وترقية توزيع مياه الشرب وكذا تسيير منشآت التطهير. غير انه تم فصل المتعامل الألماني بعد 03 سنوات، قبل انقضاء الآجال، وذلك يعود إلى عدم احترام بنود العقد.[21]

3- اتفاقية عقد لمدة خمس سنوات لإدارة المياه وخدمات التطهير لشركة "SEOR "(الجزائرية للمياه والمركز الوطني للتصفية والتطهير) بوهران والشركة الاسبانية "AGBAR " ، حيث تم التوقيع على العقد في أفريل 2008، ومن أجل تطوير إدارة المياه استعانت الشركة بخبراء أجانب، ومن بين المهام الرئيسية الموكلة لهذه الشركة، ضمان استمرارية التزويد بمياه الشرب لولاية وهران في غضون 24 سا. والأخذ بعين الاعتبار الجانب الكمي والنوعي، جمع، تصفية وإعادة استعمال المياه القذرة، تحسين خدمة الزبائن، التكوين المناسب لعملاء سيور كل حسب تخصصه.[22]

ولقد تمكنت شركة سيور في فترة وجيزة (2008-2012) من رفع عدد الزبائن بحوالي 18.75% ،كما ساهمت بشكل كبير في توسيع نطاق التغطية لتشمل مناطق معزولة، وقدرت نسبة توزيع مياه الشرب على مدار 24 سا/24، و7 أيام/ 7 أيام 99.7% سنة 2012. بالإضافة إلى تحسين خدمات المياه من حيث استمرارية الخدمة واحترام معايير المياه الصالحة للشرب.

أما من جانب الحد من التسرب وإعادة تأهيل شبكة التوزيع فقد قامت الشركة بتجديد وصيانة 756 كلم من شبكة التوزيع (41% من الشبكة)، بحيث تمت معالجة 66.987 تسرب للمياه منذ انطلاق العملية، حيث تقوم سيور بمعدل 46 تدخل يوميا، حيث يتم اكتشاف ما يقارب 2000 تسرب كل شهر.كما قامت سيور أيضا بضمان تصريف مياه الصرف الصحي والأمطار، بعد المعالجة في محطات التصفية "STEP" ورمي المخلفات الغير قابلة للتدوير ،فقد تم إنجاز أكثر من 11 محطة تصفية في كامل تراب الولاية.

من جانب آخر فقد يتم توزيع مياه الشرب على مستوى ولاية وهران بالاعتماد على نظام التحكم عن بعد (Système de Télécontrôle) وهي تقنية حديثة التسيير خدمات المياه من خلال ضبط ومراقبة عملية التوزيع.حيث تم ربط أكثر من 155 محطة هيدروليكية (أحواض، محطات تحلية ومعالجة، أبار، ينابيع .....) بـ 200 نقطة مراقبة (نقاط قياس الضغط ومستوى التدفق على

مستوى كامل تراب الولاية)، الذي يسمح بالمراقبة لشبكات التوزيع والتدخل السريع في حالة وجود خلل ما.[23]

4- اتفاقية عقد إدارة بين شركة "سايكو" المنبثقة عن الشراكة بين الجزائرية للمياه بقسنطينة والديوان الوطني للتطهير مع الشركة الفرنسية "مرسيليا للمياه"، حيث تم التوقيع في23 جوان 2008 لمدة 5 سنوات لتسيير إدارة المياه من أجل إعادة تهيئة شبكتي الشرب والصرف الصحي بمبلغ قدر بـ 28 مليون أورو خارج الرسوم. وتزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب 24 سا / 24 سا، ونقل الخبرة لعمال سايكو.

حيث تسير حوالي 1500 كلم من شبكة المياه الصالحة للشرب عبر 12 بلدية عبر تراب ولاية قسنطينة، وتضخ حوالي 19.5 مليون م^3 ، و931 كلم من شبكة التجميع، وتضم أكثر من 1800 عامل يسيرون الشبكة التي تضم أكثر من 171 ألف زبون برقم أعمال فاق 363 مليون دج.وقد بلغ حجم الاستثمارات 19 مليار دينار نهاية 2012. [24]

وحسب المدير العام للشركة "ميشال فالان" فإن نسبة تزويد سكان الولاية بالمياه الصالحة بلغت نسبة 70% ، وتسعى لضمان تزويد مستمر لجل أحياء الولاية ، حيث تقوم الشركة بتسيير 100 مليون م^3 سنويا من المياه الصالحة للشرب نحو الأحياء والسكان عبر البلديات الاثني عشر مما يصعب عليها تزويده لمدة 24 سا/24 سا، كما تم إنشاء مراكز للتدخل السريع ومركز مكالمات يستقبل حوالي 2000 مكالمة في الشهر بمعدل 100 اتصال يوميا من الزبائن من أجل الاستفسار عن الانقطاع المبرمجة، وعن الفاتورات والتبليغ عن التسربات التي أحصت الشركة بشأنها وأصلحت حوالي 6000 تسرب عبر شبكة طولها حوالي 1200 كلم خلال 2012. [25]

لقد سجلت التجربة الجزائرية تحسنا في العديد من المجالات، وتم إقامة العديد من المنشآت الجديدة منها نظام المراقبة عن بعد، كما نجحت في ضمان استقرار توفير المياه وتطوير شبكة الصرف الصحي، وتم استرجاع الآلاف من المستهلكين للمياه لم يكونوا مدرجين في الشبكة الرسمية (مستهلكين لم يمتلكوا عدادات للمياه في السابق)، وتم تقليص نسبة الضياع أو التسربات بعدما كانت تقدر بحوالي 40% سنة 2000، حيث يتم إصلاح أكثر من (2000 تسرب شهريا).

نتائج الدراسة: يمكن تلخيص نتائج الدراسة فيما يلي:

- إن ضعف الإمكانيات المالية للقطاع العام نتيجة كثرة مهامه تدفعه بشكل متزايد إلى تبني عقود الشراكة مع القطاع الخاص.
- ترتكز الشراكة بين القطاع العام والخاص على مبدأ التعامل والتكامل، وتهدف إلى تحسين وتطوير الخدمات العامة، فهي تلعب دور مهم في تقليل التدخل المالي الحكومي في القطاعات التي تم التشارك فيها، مما يتيح للحكومات التركيز على الرقابة والإشراف على العمليات، وهي مهام قليلة التكلفة مقارنة مع توليها المشاريع بشكل منفرد.
- يعتبر النموذج الفرنسي والبريطاني والألماني من التجارب الرائدة في ميدان الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال قطاع المياه، فمن الملائم حصر هذه التجارب التي خاضتها هذه الدول، وتقييمها والاستفادة من إيجابياتها وتلافي السلبيات الناجمة عنها.
- من خلال عرضنا للتجربة الجزائرية تبين لنا مدى أهمية دور مشاركة القطاع الخاص في الولايات المعنية (الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، الطارف وعنابة) في توفير خدمات المياه، وأثر عقد الشراكة على تطوير الشركات الناشئة، فالقفزة التي شهدها قطاع المياه من خلال إزالة الغبن عن جزء كبير من القاطنين بهذه المدن، حيث ساهمت هذه الشراكة في توفير وتوزيع المياه بشكل يومي و7 أيام أسبوعيا، وبنوعية وجودة عالية ومضمونة، كما مكنت من تكوين الإطارات وتدريب العمال وتحصيل خبرة كافية تسمح لها بتولي القطاع عن طريق الكوادر المؤهلين بعد انتهاء عقد الشراكة بينها وبين الشريك الأجنبي.
- يمكن الإشادة بآلية الشراكة والتي يمكن أن تكون كحل للكثير من المشاكل التي تعاني منها الهيئات والمؤسسات العمومية في جميع القطاعات وعلى مختلف المجالات والمستويات.

توصيات ومقترحات: من خلال ما سبق من العرض والتحليل يمكن وضع مجموعة من الاقتراحات:

- من الملائم وضع قانون يتعلق بالشراكة بين القطاع العام والخاص تتحدد فيه القواعد والمرتكزات الأساسية، مما سيعطي نوع من الدافع النفسي للخواص من أجل تعزيز الاستثمار في هذا الميدان.
- بما أن الماء عنصر الحياة، فمن الضروري تشديد الرقابة الصارمة على الشركاء بالالتزام بالمعايير المتفق عليها في العقود مما يخلق نوع من الارتياح لدى المواطن، مما يرفع لديه جانب الوعي والإدراك بدور القطاع الخاص كشريك محوري في التنمية.

- قصد ضمان نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع الموارد المائية بمختلف أشكالها ، لا بد على الحكومة إقامة إطار قانوني و تنظيمي فعال، ومن ذلك تحديد سياسات التسعير التي يجب أن تراعي حق الفقراء والفئات الضعيفة ذات الدخل المحدود من الحصول على الماء بأسعار معقولة ومدعمة، ونوعية الخدمات المتوقعة ومعايير الأداء وترتيبات المتابعة والإشراف من قبل الدوائر الحكومية للتأكد من تحقيق جودة الخدمات ومستويات الأداء للقطاع الخاص. ومن المهم أن تحدد العقود بكل وضوح نطاق وطبيعة الخدمات التي سيقدمها المتعاقد مع الدولة وكذلك صلاحيات الطرفين خلال فترة العقد، ولا بد من أن تكون اللوائح التنظيمية منصفة ومعقولة لكافة الأطراف المعنية.

الهوامش والمراجع:

1- ضياء مجيد الموسوي: **الخوصصة والتصحيحات الهيكلية آراء واتجاهات**، ديوان المطبوعات الجامعية 1995.

2- عبدو محمد فاضل الربيعي: **الخصخصة وأثرها على التنمية في الدول النامية**، مكتبة ميدولي،القاهرة، 2004، ص 12.

3- فريدة لرقط وفتيحة ونوغي: **الخوصصة بين خلفيات المصالح الرأسمالية ومبررات إصلاح الاقتصاديات النامية** ، منشورات الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي ، 2006، ص 171.

4- محمد صلاح : **دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية– حالة بعض اقتصاديات الدول العربية–** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك، جامعة الشلف، 2014-2015، ص 29.

5- هاني أحمد أبو قديس: **استراتجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية** ، العدد 93 ؛ أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، 2004 ، ص44.

6- بعلوج بولعيد: **هل نخوصص المياه**، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة،المنعقد أيام 03-05 أكتوبر 2004، كلية العلوم الاقتصادية جامعة سطيف. منشورات الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي ، 2006، ص 55.

7- المرجع نفسه ، ص 55.

* وقد يشار إليه بما يسمى مساهمة القطاع الخاص (private sector participation (PSP

8- FMI, pubiic – private partnerships ,the fiscal affairs development,2004,p 04.

9- عبد الله رمضان توفيق : **الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية الأساسية وأثرها على النمو الاقتصادي – دراسة مقارنة–** ص 83.

10- هاني أحمد أبو قديس، مرجع سابق، ص 58.

11– المرجع نفسه بتصرف، ص ص 60-62.

12– فراح رشيد، فرحي كريمة:**الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) أداة للإدارة الحديثة في المرافق العمومية وإنشاء مشاريع البنية التحتية (البنية التحتية لإمدادات المياه نموذجا)** ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص 85.

* تقوم الجماعات المحلية في فرنسا بدور المنظم الاقتصادي لقطاع المياه.

13-المرجع نفسه، 85.

14- هاني أحمد أبو قديس، مرجع سابق، ص 56.

15- محسن زوبيدة: **التسيير المتكامل للمياه كأداة للتنمية المحلية المستدامة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة، 2013، ص 187.

16- مرجع سابق ، ص 188.

17- وزارة الموارد المائية : **الماء في الجزائر :تنمية قطاع الموارد المائية في الجزائر، الدور الحاسم .لرئيس الجمهورية** ، مجلة تصدرها وزارة الموارد المائية ، عدد خاص ساراغوس ،2008 ، ص 18.

18- فراح رشيد :**سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر ومدى تطبيق الخصخصة في قطاع المياه في المناطق** الحضرية، أطروحة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2009 -2010 ، ص 305.

19- Mohammed Amine Mehdi KHELLADI ,**Vers un nouveau management public dans le secteur de l'eau en Algérie par le recours au Partenariat Public-Privé (PPP) : cas de la SEAAL**, Laboratoire LAREGE, Université d'Oran/Es-Sénia (Algérie) ; p 14.15.

20- فراح رشيد، وفرحي كريمة، مرجع سابق 96.

21- الوكالة الوطنية للأنباء:(17-12-2007)، **التوقيع على عقد شراكة بين مؤسسة تسيير مياه الشرب بعنابة ومتعامل ألماني** .

22- ولاية وهران نقلا عن موقع الولاية : http://www.wilayaoran.org/31/index.php/ar/accueil/seor/236-presentation، تاريخ الاطلاع (15-7-2013).

23- لكحل الأمين: **الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الجزائر، دراسة حالة شركة المياه والتطهير لوهران " SEOR"** ، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، بتصرف ، ص ص 142-155.

24-غيلاني عبد السلام: تسيير الموارد المائية في الجماعات المحلية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص 136.

25- جريدة المساء:سياكو تخصص 19 مليار دج لمشاريع التزويد بالمياه، العدد 72496، بتاريخ 07-06-2013 ، نقلا عن الموقع : http://www.el-massa.com/ar/content/view/72496، تاريخ الاطلاع 15-07-2013.